إشكالية غياب تعريف موحد للظاهرة المقاولاتية

د. حساين زاهية
أستاذة محاضرة – ب قسم علم الاجتماع(جامعة وهران)

ملخص: المقال يركز بشكل محوري علي طرح إشكالية غياب تعريف موحد للمقاولاتية وما يعانيه الباحث من مشاكل ابستيمولوجية ومنهجية، معتمدين في ذلك علي السياق التطوري التاريخي في إبراز التعددية الكبيرة للتعريفات المرصودة علي مستوى الأدبيات العامة ومدي الاختلاف والتباين والتعقيد الذي تعاني منه الظاهرة، مما يؤكد بوضوح مسألة انتمائه أكثر إلي مجال العلوم الانسانية من أي علم آخر. وقد هيكلنا هذا المقال حول ثلاث نقاط: **أولا:** طرح إشكالية غياب توافق علي تعريف الظاهرة. **ثانيا:** التذكير بالسياق التاريخي لاستخدامات مصطلح "المقاولاتية" وما يعبر عنه من ثراء وتنوع في المعاني والدلالات وخصوبة متميزة تشهد علي مدي التقدم الذي أحرزه الحقل المقاولاتي، وما ينطوي عليه في نفس الوقت من اختلافات وتباينات في الرؤى والطرق المنهجية المستخدمة علي مستوي الدراسات المعالجة للظاهرة. **ثالثا:** محاولة تصنيف المقاربات المنهجية المحللة للظاهرة.

إشكالية تعريف مصطلح المقاولاتية

بالرغم مما تحقق من ثراء وخصوبة للحقل المقاولاتي، إلا أن ذلك لم يساعد قط في الحصول علي الوحدة المنشودة لكل علم فـ "منذ ظهور مصطلح المقاولاتية لم ينجح في جمع توافق « consensus » حول تعريفه" حسب "بريات كريستيان" (1993)[1] و"لا يزال في الواقع يبحث عن وحدته « son unité »" علي حد تعبير"إزابال دنجو" (2003)[2] و"يبحث عن تعريف له" à la recherche d'une « définition كما يقيم ذلك "جاك باروني" (1996) [3] وهو "لا يزال فتيا و يبحث عن وحدته" حسب "آلان فايول"[4] وهو في "طور ما قبل النموذج والتشكل أو في سياق ما يسمي بالنمذجة « modélisation » وينقصه إطارا موحدا" حسب "حيفة نفاخي" (2008) [5] و"لا يوجد حاليا أي توافق دقيق حول ما يمكن أن يكون عليه تعريف المقاول" حسب "نصر الدين حمودة " و"مندر لساسي" (2007)[6] ونفس المعني نجده مجسدا في باقي الدراسات والبحوث المتوفرة لدينا والمعالجة للموضوع ("شارل اتكالت" و"ريجي مورو" و"ميشال مارشسناي" و"تيري فرسترايت" و"جوزي أديت" ...إلخ) والتي أكدت عدم نجاح وصول أي دراسة في إعطاء هذه الوحدة ولم تصل إطلاقا إلي توافق علي تعريف مشترك شامل لكل مكونات الظاهرة وجامع لكل العناصر التي تناولتها مختلف المقاربات ولهذا فإن الحديث عن المقاولاتية يحيلنا ضمنيا إلي العديد من المواضيع التي يمكن أن تندرج ضمن سياقه مثل: الإنشاء، التأسيس للمؤسسات، انبثاق المنظمات، المؤسسات، الاستعادة، الاستئناف للمؤسسة، المنشئ، المقاول، صاحب المشروع، روح المبادرة، رئيس المؤسسة، رب العمل، المبتكر، المخاطر، المسير المالك، المنشأة، المؤسسة، المنظمة، الصيرورة، ...الخ، فهناك اختلاف وتباين في تناول وضبط هذه المصطلحات والمفاهيم التي تتردد بقوة علي مستوى المقاربات المعالجة لهذا الموضوع حسب انتقاء الباحثين لها والذين هم أصلا وحسب إجماع المختصين لا يتفقون علي تعريف مشترك للظاهرة فكل منهم يقدم مقاربته ارتكازا علي مرجعيته واختصاصه العلمي المهيمن عليه ساعيا في كل الأحوال تبيان إلي أي مدي يمكن للمقاولاتية وفعل إنشاء المؤسسات أن يندمج في فرعه أو علمه المفضل حسب ما ذهب إليه العديد من الباحثين وعلي رأسهم "بريات كريستيان".

كل هذه المعطيات دفعتنا إلي توخي الحذر في عرض مختلف التعريفات المقتطفة من بعض الدراسات واللجوء إلي عرض التعددية الكبيرة التي اتسمت بها المصطلح مما يفسر استخدامنا لصيغة الجمع في التعريفات بدلا من إعطاء تعريف واحدا للمقاولاتية نظرا لتعددها وتنوعها بهدف توضيح مدي صعوبة إيجاد توافق علي تعريف مشترك ولغة مشتركة تجمع الباحثين ومختلف الاختصاصات المهتمة بالموضوع مع الإشارة أن هذا القصور والفشل في الوصول إلي تصور نظري ومفهوماتي جامع وشامل يقضي علي حيرة الباحثين وقلقهم المستمر مازال يسبب لحد الآن صعوبات وعراقيل نظرية مرتبطة خاصة بتحديد المناهج والعينات الأكثر فعالية، مما يفسر لجوء كل باحث يرغب في تحليل الموضوع إلي إعطاء بيان وشرح واضح ووافي عن المعني أو الدلالة التي يقصدها من وراء استخدام هذا المصطلح حسب تعليل الكثير من

الباحثين الواردة أسمائهم في هذه الدراسة، لكن ومع ذلك فإن هذا لا يمنع بأي حال من الأحوال من الإشادة بمختلف المساهمات العلمية والأكاديمية التي ساهمت بقوة في إثراء الميدان وخصوبته وتطوره ومهما كانت درجة الاختلاف والتباين والقصور في المنظورات والمقاربات فهي سطرت وتسطر بدون أدني شك الصيرورة التطورية لهذا العلم الذي لا يزال يعتبر عند الكثير في طور التأسيس والتكون وبالطبع هذا طبيعي جدا ففي كل مرة يؤسس فيها علم إلا ويفرز نقاشات ابستيمولوجية وفي الواقع مثل هذه النقاشات تساعد كثيرا علي ظهور العلم و تعمل علي تأكيد نفسه وذاته واستقلالية كيانه وهذا ما يؤكده مثلا "جون بياجي"[7] عندما يري أن الحدود بين مختلف العلوم وبين العلوم الإنسانية ليست ثابتة بل متغيرة "فليس هناك توزيع قبلي للمشاكل" علي مختلف العلوم وإلا كيف لها أن تستوعب "الجديد".

مع العلم أن غياب التوافق علي تعريف مشترك ليس خاصية مميزة للحقل المقاولاتي وليس غريبا أن يحدث ذلك عندما نخوض في العلوم المرتبطة بالجانب الإنساني والنفسي والاجتماعي للأفراد فهذه الخاصية تعتبر من القضايا الابستيمولوجية المرافقة والملازمة دوما للعلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها تبحث في خبايا وأسرار الأفراد وتبقي تتسم بدرجة بالغة من التعقيد والتراكب، يصعب من خلالها الفصل إن لم نقل يستحيل إقامة الحدود الفاصلة بين مكونات الظواهر المرتبطة بها، وربما أكثر العلوم التي ينطبق عليها مثل هذا الغياب هو علم الاجتماع، العلم الذي ننتمي إليه أكاديميا فهو يبقي " العلم الدائم البحث عن نفسه" علي حد تعبير "ريمون آرون"[8] وهو نفسه يشير إلي أن علماء الاجتماع لا يتفقون علي شيء أكثر من اتفاقهم علي "صعوبة تعريف السوسيولوجيا".

وبدون إطالة سنقدم عرض مختصر للسياق التاريخي لمصطلح أو لفظ المقاولاتية ومختلف التعريفات وضمنيا الاستخدامات المتداولة للمصطلح من طرف الباحثين حتى نتمكن من الحصول علي إيضاحات نظرية للإشكال المطروح حول الوضع التعريفي للموضوع واختلافاته وتباييناته.

السياق التاريخي و تعددية تعريفات "المقاولاتية"

تسطير تاريخ هذا المصطلح و تعريفاته المتنوعة يرتكز علي أساس التذكير بالعديد من الرواد المؤسسين والمنظرين للظاهرة المقاولاتية، معتمدين في ذلك علي أعمال رائدة في المجال.

حسب "شارل أوتكالت"[9] فإن جذور مصطلح أو لفظ "المقاولاتية" يعود إلي 800 سنة إلي الوراء وبالضبط إلي كلمة « Entreprendre » التي تمثل الفعل الفرنسي أو "القيام بشيء ما" « faire quelque chose » ويري "بريات كريستيان"[10] في « Entrepreneurship » لفظ إنجليزي ترجم إلي اللغة الفرنسية بطرق مختلفة هي: « Entreprenariat » و« Entrepreuneuriat » من طرف « les Québécois » و « Entrepreneurisme » من طرف "جون كلود اتنجر" « Ettenger » و« Entreprenance » من طرف عدة باحثين...الخ، و"بريات" يفضل الإحتفاظ باللفظ الإنجليزي « Entrepreneurship » عن باقي الترجمات الأخري والمتداول أنه لفظ مستعار من الأنجلو. سكسونيين الذين طوروه انطلاقا من لفظ « Entrepreneur » وأصل كلمة مقاول « Entrepreneur » فرنسي بالنسبة "لآلان فايول"[11] تماما ككلمة « Manager » [12] وهو يضمن المؤسسة دوما فعل المخاطرة، فالفعل هنا ينطوي علي المخاطرة والمقاول يمثل الشخص الذي من خلاله يولد هذا الفعل، ويوضح "فايول" أن معني المخاطرة كان موجودا حتى في العصور الوسطي حيث كان ينظر للمقاول في سياق "تصور حربي" فقد كان يتضمن فعل الكشف المسبق عن المدينة المراد غزوها « l'entreprendre » من أجل الانقضاض عليها واحتلالها، وفي نفس المعني يشير نفس الباحث أن مهندسي مرحلة القرن 16 حتى نهاية القرن 18 كانوا ينتمون إلي فئة العسكريين عند الملك[13] وبالتالي فهم لم يكونوا سوي مصممي « Concepteurs » للأجهزة المخصصة للحرب مما يجعلنا نجزم أن فكرة المؤسسة أو "المقاولة" كانت منذ البداية تشترك مع فكرة المخاطرة والمغامرة مع مرافقة قوية لمفهوم "حربي" و"عسكري" الذي مزال مستمرا لحد الآن حسب نفس الباحث .

وعموما نجد أن أغلب الدراسات والنظريات التي نظرت وأسست لظاهرة المقاولاتية مع بداية القرن 18 جاءت مركزة بشكل خاص علي "المقاول" وإلي تصنيفه إلي ثلاث فئات: "المقاول كمخاطر" و"المقاول كمنسق" « coordonnateur » وأخيرا "المقاول كمبتكر" « innovateur »"،[14] ومن أهم الرواد المجسدين لمثل هذه المعاني والدلالات والمتداولين بقوة في العديد من الأبحاث والأعمال مثل "بريات كريستيان" و"حيفة نفاخي" و"شارل أتوكالت" ...الخ حيث يمكن أن نورد عليكم التالي:

– الباحث "ريشارد كونتيلون"« Richard Contillon » [15] (1680–1734) الذي يعتبر أول من استخدم لفظ أو مصطلح "المقاول" من أجل تعيين "رئيس المؤسسة" غير مأجور « chef d'entreprise non salarié » ،[16] وأول من ضمنه معني المخاطرة، فبالنسبة لـ"كونتيلون" المقاول هو من يتحمل خطر اللا– يقين « l'incertain » واللا– احتمالية « non-probabilisable » ويتورط بشكل حاسم في المغامرة دون ضمان حول ما يمكن أن ينتظره منها،[17] كما يعتبر المقاول "مضارب" في التجارة « Spéculateur » يشتري بأثمان ثابتة دون أن يعرف أسعار البيع التي سيحققها لاحقا وبالتالي لا يمكن له أن يقدر أرباحه وهذا ما تؤكده الباحثة "حيفة نفاخي"[18] التي عملت علي تسطير التاريخ التطوري لاستخدامات هذا المصطلح بمعني المخاطرة ومعاني أخري مثل: التنسيق وإدراج الكفاءات التسييرية ضمن مؤهلات المقاول.

– الباحث « Fréderick Hawley »(1843–1929)[19] الذي يري أن المقاول يأخذ باستمرار قرارات متعلقة بالمنتج أو الخدمة التي يقترحها، حيث لا يمكن التحكم في النتائج المترتبة عنها. و يري في الأرباح المولدة من المخاطر التي يجازف بها المقاول إنما تمثل تعويض عن جهوده. فالمقاول منظور إليه في هذه الحالة علي أنه شخص مستعد للمجازفة و المغامرة بمساره المهني والآمان المالي المتوفر لديه من أجل انجاز فكرته.

– و نجد أيضا [20]« Jean-Baptiste Say » (1767–1832): الذي يعرف المقاول بالمنسق للموارد و يصفه بذاك "الرابط" أو "الوسيط" الذي يجمع بين "الأكاديمي" رجل العلم الذي يطور النظريات و "العامل" الذي يقوم بالعمل، فالمقاول في نظره يجمع بين مختلف الموارد و عوامل الإنتاج ، يقدر الطلب ويحاول تلبيته، و قيامه بهذه المهام يؤهله لمثل هذه الوظيفة التسييرية المهمة المتمثلة في الربط بين مختلف القطاعات (الفلاحة، الإنتاج و التجارة) و في نفس الوقت بين مختلف الفاعلين (مالك الأرض و الرأسماليين، التقنيين و العمال، المنتجين و المستهلكين).

وفي الواقع يشير "شارل أوتكالت" في أعماله إلي أن « Say » هو من وسع من تعريف المقاول و عمل علي إدماج حيازة الكفاءات الإداراتية « compétences managériales » في بداية الثورة الصناعية في حدود سنة 1830[21] و بما أن هذا الباحث (ساي) المرتبط بسنوات (1803) يري في المقاول من يجمع ويراكب وسائل الإنتاج فإن تصوره هذا يقترب كثيرا من تصور المؤلف المعاصر Mark (1991) » « Casson الذي يري هو الآخر أن المقاول من يحقق وظيفة التنسيق . [22]

– وهناك الاقتصادي « Adam Smith » [23] (1723–1790) الذي يتفق نسبيا في كتابه عن "ثروة الأمم" مع "فكر ساي" الذي يصف المقاول بالمنسق فهو يراه كرأسمالي أو حتى كمدير لرأس المال أين نجد ان اليد الخفية للسوق تلعب دور المنظم.

– وطبعا لا أحدا منا يمكن له أن ينسي "جوزيف شومبيتر"[24] « Joseph Schumpeter» (1883– 1950) فأي حديث أو نقاش حول المقاول أو روح المبادرة (أصحاب المشاريع) والمقالاتية لا يكتمل دون فحص تأثير "شومبيتر"، هذا الباحث الاقتصادي الشهير الذي كان له الأثر البالغ في تطور نظرية روح المبادرة والممارسة، فهذا العلامة كان مصدر عدة تطورات مهمة في النظرية الاقتصادية.[25] ولهذا من الضروري التطرق ولو بشكل مختصر لميراث " شومبيتر" حسب شهادات مختلف الباحثين العارفين بمساهماته العلمية والأكاديمية للحقل المقاولاتي والدفع نحو تطور النظرية الاقتصادية من خلال توجيه نظر الاقتصاديين بعيدا عن الأنظمة الثابتة أو الستاتيكية نحو الديناميكية و التقدم الاقتصادي، فـ " شومبيتر" يصف المقاولاتية بالموضوع الصعب جدا ويعتبرها المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي، فتجديد روح المبادرة يسمح للأنظمة الاقتصادية بتفادي التكرارات وإنجاز التقدم الكبير للأمم فبدون التجديد أو الابتكارات لا وجود للمقاولين وبدون نجاح مقاولاتي لا رجوع للرأسمالية ولا للتسيير الرأسمالي أي أن بقاء النظام الرأسمالي وتطوره يتوقف علي الابتكارات وأصحاب المشاريع و نجاحاتهم المقاولاتية وهذا ويظهر من خلال النص التالي:

« Sans innovation, pas d'entrepreneurs, sans succès entrepreneurial, aucun retour capitaliste et pas de propulsion capitaliste»[26].

وهذا مال نجده واضحا في كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" (1912) [27] عندما يتحدث عن الابتكار الذي يصفه بالقدرة علي إيجاد أفكار جديدة وتركيبات جديدة « Capacité de trouver de nouvelles idées, de nouvelles combinaisons » فهو يعتبر المقاول منشئ لهذه الأفكار والتركيبات الجديدة، والمقاولاتية نتيجة لإبداعاته وابتكاراته وهذا ما يمثل بالنسبة له "الخاصية" المميزة للمقاول[28]

كما يؤكد علي أهمية الجهد الفردي والفردانية في المقاولاتية حسب "شارل أتكالت"[29] ويخص المقاول بالكثير من الطاقة وامتلاكه للإرادة القوية في النجاح.

والاتجاه النظري المسيطر بالنسبة للمختصين أمثال "حيفة نفاحي" وشارل أتوكالت" و"آلان فايول" و"بريات كريستان" و"بوشيخي"...الخ في أعمال "شومبيتر" يؤكد أن النظام الاقتصادي بالنسبة إليه يمثل "التوازن" و"الاستقرار" والمقاول هو من يحاول تهديم وتكسير مثل هذا التوازن والاخلال بمثل هذا الاستقرار بفضل إبداعاته وابتكاراته التي يجسدها علي الواقع، لهذا فإن الابتكار هو العنصر الأساسي الذي يسمح للمقاول من اكتساب المكانة المهمة في الأسواق وإنجاز الاحتكار من خلال القضاء علي كل منافسة وهو بذلك يعكس ما يملكه من تصور متميز لمفهوم الربح في المقاولاتية، فالمقاول بالنسبة إليه يمثل "منشئ القيمة" والربح ما هو إلا الجزاء الذي يتلقاه أو يتقاضاه مقابل مبادرته الخلاقة وجزاءا للمخاطر التي يخوضها. وهذا الطرح يعارض تماما الاتجاه الكلاسيكي الذي يجعل من الربح مقابل للمجهود المبذول ويعارض حتى التصور الماركسي الذي يري أن مصدر الربح إنما هو ناتج عن مصادرة "القيمة المضافة".

وعلى العموم يبقي الاتجاه السائد يعتقد في أهمية الابتكارات الناتجة عن المقاول، فهي التي تؤدي إلي ما يسمي بـ "التهديم الخلاق" أو "الفوضى خلاقة" « destruction créatrice » في الأسواق وقطاعات الاقتصاد لأن المنتجات الجديدة ونماذج الأعمال الجديدة تحل محل القديمة، هذا لماذا الفوضى الخلاقة تعتبر أصل الديناميكية الصناعية والنمو والتطور علي المدى البعيد علي مستوي الدول والأمم، وبالتالي فإن المقاول بالنسبة إليه إنما يمثل حتمية هذه الديناميكية وتطورها علي مستوي الأمم، فبدونه لا يمكن أن يحدث أي تقدم أو تطور

وهذا ما جعل مصطلح التطور الاقتصادي عند "شومبيتر" بالنسبة لغالبية الباحثين يرتكز علي الابتكارات « innovations » التي تتجسد في خمس إمكانيات: "خلق منتج جديد أو منتج ذو نوعية أفضل، استخدام تقنيات جديدة للإنتاج، استكشاف سوق جديد، استغلال موارد جديدة، إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية للأعمال في السوق".[30]

وفي نفس السياق التاريخي التطوري يشير نفس الباحث "شارل أتكالت" إلي وجود تفسيرات جديدة "للمقاول شيب" تتجه نحو إدراج الكفاءات الإداراتية والعمل الجماعي في تعريف المقاولاتية، ويري أن المنظرين بعد "شومبيتر" وسعوا من فهم المصطلح، فمثلا خلال العشرينات من القرن الماضي أضيف عنصر حيازة أو امتلاك الشجاعة في مواجهة اللا . يقين في تعريف المقاول أو رجل الأعمال الناجح وسلط الضوء علي أهمية إدراج مسؤوليات التسيير في أي تعريف للمقاول..

على العموم يبقي « Schumpeter » بالنسبة لغالبية الباحثين هو من يقود لحد الآن الابتكار الذي يمكن أن يتخذ جوانب مختلفة ويظهر في أشكال مختلفة كما أشرنا سابقا مثل صناعة منتج جديد ، إدراج إنتاج جديدة، الحصول علي مورد جديد للمواد الأولية، الحصول علي زبون جديد، تحقيق تنظيم جديد للإنتاج وحتى أن الاعتقاد السائد حاليا في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية يجعل من الابتكار هو الجانب الأساسي في المقاولاتية، فمثلا « Peter Druker (1985) » هذا الباحث المعاصر يعتبر المقاول هو من يقلب ويخل بالنظام « boulverser et désorganiser » وهو الذي يجري "تهديم خلاق" « destruction créatrice » علي حد تعبير "شومبيتر" ، فمن يملك مثل القدرات والمؤهلات هو وحده من يستحق تسمية "المقاول" أما فيما يتعلق بخاصية "المخاطرة التي يوصف بها "المقاول" من طرف الاقتصاديين فهي قابلة للنقاش ولا تلقي الإجماع حولها، فمثلا "بوشيخي" يسجل في هذا السياق أن المقاولين "ليس لديهم عقلية لاعب" « n'ont pas une mentalité de joueur »[31] وليسوا مغامرين أو مقمرين « ne jouent pas leur destin aux dés »[32] وهو يبين لنا أن الاختلاف يكمن في إدراك المخاطرة من طرف الاقتصاديين الذين يعتقدون أن المقاول لديه ميل إلي أخذ المخاطرة في حين أن المقاولين لا يرون أنفسهم كذلك وهذا راجع حسب الباحث "بوشيخي" إلي الإدراك الذاتي للمخاطرة "فليس هناك مخاطرة بالنسبة للذي يعرف سواء كان علي خطأ أو علي صواب وأنه قادر علي تخفيض مستوى اللا يقين من خلال أفعاله الإرادية وأيضا ليس هناك مخاطر بالنسبة للذي ليس لديه ما يخسره أو أنه يملك القدرة دائما علي محاولة شيء آخر..."[33] وبالفعل هذا ما نجده نحن مرتبطا بما يسميه "ميشال كروزي" بمناطق الشك ومحاولة تسييرها والتحكم فيها حسب ما يتوفر للفاعلين أي للمقاولين من مؤهلات وقدرات تساعدهم علي تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، مما يجعل من المغامرة أو المخاطرة محسوبة النتائج .

وكل هذه المعطيات المرتبطة ببداية القرن 18 إنما تؤكد أن الاتجاه العام المنظر والمؤسس لظاهرة المقاولاتية جاء مركزا بشكل محوري علي المقاول ومصنفا إياه إلي: مخاطر ومنسق ومبتكر" وهي في الواقع لا تخرج عن سياق اعتبار المقاول كفاعل محدد في إنشاء المؤسسات و انبثاق

المقاولاتية، وبهذا فإن المنظور التاريخي للكثير من الباحثين يعطينا ثلاث سمات مدمجة بدرجات متفاوتة في تعريف أصحاب المشاريع أو المقاولاتية حسب الباحثة "حيفة نفاخي": اللا يقين والمخاطرة « l'incertitude et le risque »، الكفاءات التسييرية المكملة « compétences de gestion complémentaires »، الفرصة المبدعة أو الخلاقة « opportunisme créatif » وطبعا تجاهل أي عنصر من هذه العناصر يخل بالتاريخ التطوري لمصطلح المقاولاتية.[34]

والنقاش العلمي حسب "شارل أتوكالت" حول كيفية إدراج كفاءات التسيير في تعريف روح المبادرة أو رجل الأعمال سيستمر بحدة خلال نصف القرن القادم لأن البعض يصر علي ضرورة فصل الكفاءات التسييرية عن الكفاءات المقاولاتية في تعريفهم "للمقاولاتية[35] مع العلم أنه تم الفصل مؤخرا ولو بشكل نسبي بين الكفاءات التسييرية والكفاءات المقاولاتية حسب "تيري فرستايت".

وهناك العديد من المؤلفين المعاصرين الذين واصلو المشوار واهتموا بالمقاول وساهموا في تعريف المصطلح ووسعوا من حقل الظاهرة وبالتالي سطروا المرحلة المعاصرة من الصيرورة التطورية للمقاولاتية، فالظاهرة استحوذت علي النصيب الأوفر من اهتمام هؤلاء الباحثين حيث اقترحوا تعريفات أخري وإن كانت تأخذ في جوهرها تقريبا بالمحاور الثلاث المذكورة أعلاه: مفهوم أخذ المخاطرة « prise de risque »، التنسيق والتنظيم « coordination- organisation » والابتكار « l'innovation » ومنها من انحرف كليا عن التعاريف التقليدية والكلاسيكية للمقاولاتية مقترحا بذلك بدائل ورؤى جديدة للظاهرة خاصة منها المنظور الصيروراتي بأشكاله الثلاث (الستاتيكي، الديناميكي والصيروراتي) المعقد والمتعدد الأبعاد و يمكن أن نذكر علي سبيل المثال وليس الحصر كل من: « Régie Moreau » و« Alain Fayolle » و« Thierry verstraete » و« Yvon Gasse » و« Stevenson » و« chapéro» و« Sokol » و« Sophie Boutillier» و « Dimitri Uzunidis» و« Mark Casson » و« Bruyat christian »...الخ مع الإشارة أن البعض من هذه التعريفات مأخوذ من العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت حول المقاولاتية مثل "آن جيلي" « Anne Gillet » التي تركز علي المنظور السوسيولوجي و"نصر الدين حمودة" و"منذر لعساسي". وآخرين و"حيفة نفاخي" المركزة خاصة علي المنظور التسييري والإداراتي والمناجمانت ...الخ فكل من « chapéro» و « Sokol » (1982) [36] يعتبران المقاولاتية كحدث مولد من طرف العوامل السوسيو. ثقافية التي تأخذ في الحسبان المدركات البسيكو سوسيولوجية للمقاول و« Sophie Boutillier » و« Dimitri Uzunidis » (1999) [37] يعتبران المقاول كفاعل « Agent » اجتماعي، وأفعاله تسجل في إطار اجتماعي، مؤسساتي واقتصادي محدد وهذه الفكرة نجدها موضحة أكثر من طرف « Béchard »(1996) [38] الذي يري :"أنه بالرغم من أن أحداث الحياة تدفعنا إلي المقاولة، إلا أن القوي الاجتماعية و المواقفية « F. situationnelles » يمكن أن تعرقل أو أن تمنع من إنشاء مؤسسة، لذلك فإن مدركات المقاول هي أيضا مهمة إلي درجة أن القوي يمكن أن تكون حاضرة لكنها لا تؤثر في شيء علي الحدث المقاولاتي.

وهناك اتجاه نظري حديث جدا أفرزه تطور الحقل يعتنق المنظور الصيروراتي في مقاربته للمقاولاتية والمقاول وفعل إنشاء المؤسسات ويمثله نخبة من الباحثين نذكر منهم علي سبيل المثال (و ليس الحصر لأننا سنعود إلي إليه لاحقا عندما نعالج نموذج الصيرورة كاتجاه بحث حديث بارز في معالجة الموضوع): "ريجي مورو" « R. Moreau » (2004) [39] الذي يري أن "إنشاء المؤسسة هو فعل اجتماعي الذي يجمع عدة محركين وأن إنشاء مؤسسة يتم علي نمط الصيرورة"[40] أما « Alain Fayolle » [41] يعرف عملية إنشاء، استعادة أو تنمية المؤسسة بأنها عملية تتحقق من خلال مستوي استثمار فردي مرتفع ووعي للمخاطر المحتملة[42] وعلى نمط الصيرورة.[43] والباحثة "آن جيلي" تذهب في نفس الاتجاه معتبرة فعل الإنشاء للمؤسسات الجديدة إنما يتم علي نمط الصيرورة التي تنبثق من ديناميكية خاصة ووحيدة مرتبطة في آن واحد ببعض الخاصيات الاقتصادية والاجتماعية المنحدرة من المجتمع وبخصوصيات المظاهر السوسيو . مهنية للمقاول[44] الذي تعتبره الفاعل الأساسي أما المقاولاتية فهي إستراتيجية ديناميكية وحيوية للمؤسسة واقتصاد السوق وهما معا يمثلان بالنسبة للباحثة وجهان لنفس الواقع في المجتمعات المتطورة اقتصاديا وأيضا بـ "جون كلود إتنجر"« J. C. Ettiger »[45] الذي يعتمد نفس المنظور في دراسة له حول " المظهر السيكولوجي لمنشئ المؤسسة "[46] التي يركز فيها علي قرار الإنشاء « décision de création » مراجعا علاقة إنشاء المؤسسات بإنشاء مناصب شغل من خلال تحليل الحوافز المقاولاتية التي تقود صيرورة الإنشاء مثل : حافز تحقيق الذات، الحافز المالي، حوافز السلطة والاستقلالية و أخيرا حاجة الإنشاء.

و يعتبر « Therry Verstraete (2000) » [47] المقاولاتية ظاهرة مركبة من الفرد والتنظيم، كل واحد يعرف بالنسبة للآخر والعكس صحيح لهذا فإن لفظ المقاولاتية يصف علاقة تكافلية « symbiotique » بين المقاول والمنظمة، و التي لا تظهر بالضرورة في شكل إنشاء جديد « ex-nihilo » وإنما تظهر بطرق مختلفة ولهذا فإن الفعل المقاولاتي لا يمكن أن يختزل بأي حال من الأحوال في فعل الإنشاء فقط كما يعرف غالبا لأنه يمكن أن يتخذ أشكال ووظائف متعددة[48] وهو بالتالي يوسع من معني المصطلح ليضم أيضا الاستعادة وإعادة التنشيط للمؤسسات كعناصر في تعريف المقاول وليس فقط الإنشاء الجديد، وهنا لا يتفق الباحث "تيري فرستريات" مع الكثير من الباحثين الذين اقترحوا تعريف لمفهوم المقاولاتية أو ما يسمي عندهم بـ "الفريق المقاولاتي" وجعلوه متوقفا فقط علي حقل الفعل لهذا الفريق وهو في مرحلة الإنشاء، فبالنسبة لهم فقط الأعضاء المؤسسين هم الذين يشكلون جزء لا يتجزأ من الفريق المقاولاتي وبالتالي فهم يقصون كل الأعضاء الذين يلتحقون بالفريق لاحقا وقد تلقي هذا الاقتراح انتقادات كثيرة لان كل عضو لديه كفاءات يمكن له أن يساهم و يشارك في تنمية المنظمة ويستحق بالتالي أن يكون هو الآخر جزءا من الفريق علي كل المقاول بالنسبة لـ "تيري فرستراي"[49] هو الذي يفعل ويبني ويورط محيطه من أجل أهداف سوسيو- اقتصادية، فعله ينطوي علي التغير ويؤدي إلي تعديل جزئي لنظام موجود، المقاول يبني نظامه وهذا الأخير لا يكون مفيدا أو مريحا إلا إذا كان النظام السوسيو- اقتصادي الذي هو مندمج فيه يجد فيه فائدة ويستخلص منه قيمه.

الباحث "مارك كاسون" يري أن المقاول هو شخص مختص في عملية حدسية لأخذ القرارات العقلانية أو المفكر فيها والملائمة لتنسيق الموارد النادرة وهذا ما نجده معبرا عنه في النص التالي (ص44):

« Un entrepreneur est quelqu'un de spécialisé dans la prise intuitive de décisions réfléchies relatives à la coordination de ressources rares »[50]

حسب « Yvon Gasse (1992)» [51] فإن المقاولاتية "هي امتلاك وتسيير للموارد البشرية و المادية ،بهدف إنشاء وتنمية وتوطين حلول تسمح بالاستجابة لحاجات الأفراد. المقاول يتموقع إذن في محاولة تنظيم الموارد بهدف إطلاق نشاط مؤسسة الذي يأتي لسد حاجة ثم الحفاظ عليه "

بالنسبة لـ « Stevenson (1992) » [52] المقاولاتية هي الصيرورة التي تؤدي بالشخص إلي تصور امتلاكه مؤسسة كخيار أو حل لمسار قابل للاستمرار والوصول بمشاريع مؤسسة والتعلم كيف يصبح مقاول ونقوم بإنشاء وتنمية مؤسسة.

ودون أن ننسى « Emile- Michel –Hernandez » [53] الذي يعتبر المقاول كمحرك « initiateur »،[54] ففعل المقاول (وكفاءته)هو الذي ينشئ المؤسسة، المقاول هنا هو الموضوع « sujet »، الفاعل وإنشاء مؤسسة هو نتيجة فعله، وهو يري أن المقاولاتية لا يمكن أن تحدد إلا بالرجوع إلي المقاول، في حين ليس هناك دائما اتفاق في الأدبيات حول ما هو وما ليس هو بمقاول.

ولا يزال هناك العديد من الباحثين من سطروا تاريخ مصطلح المقاول وحقله لكن لا يسعنا التطرق للجميع و لهذا نكتفي بهذا القدر من المقتطفات الأكاديمية من تعريفات المقاولاتية والتي حسب ما يبدو وبشهادة جميع المختصين مثل "غارتنير" « Gartner » و"بريات كريستيان" « B. Christian» و"شارل أتكالت" « C. Outcalt » و" حيفة نفاخي" « H.Naffakhi » وجوزى أوديت" « J. Audit » و" بيار أندري جوليان" « P. A. Julien » ...الخ تطرح نقاشا استيمولوجيا واسعا وصعوبات نظرية ومنهجية، نظرا لتباينها واختلافاتها وعدم توافقها علي إطار مفهوماتي مشترك وفشلها في التوافق حول ما يمكن أن يكون عليه تعريف المقاولاتية وضمنيا المقاول، وبالتالي الفشل في إعطاء تعريف شامل جامع لكل العناصر التي تتضمنها مختلف المقاربات. ويستخلص أحد التقارير الجماعية[55] حول تقييم تعريفات "المؤسس" أن الفشل في التوافق علي تعريف للمقاولاتية وبروز التعددية الكبيرة في التعريفات يربك كثيرا تطور الإطار المفهوماتي أو التصوري للعلم أو لـ"روح المبادرة" مما خلق الكثير من الصعوبات النظرية والمنهجية وبالتالي صعب كثيرا من عملية البحث وتعميم النتائج علي الباحثين وانتهي بمجهودات مبعثرة تتجه نحو فحص صيرورة المؤسسة كل علي حسب اختصاصه وانشغالاته واستخداماته النظرية، ويعدد التقرير في النهاية مختلف المنظورات ومن يتزعمها فنجد مثلا المنظور الاجتماعي « Reynolds (1991) »، الأنثربولوجي« Stewart (1991) » الاقتصادي « Kirchoff (1991) »، التسيير الاستراتيجي « Sandberg (1992) »، إيكولوجية المجتمعات « Aldrich 1992 »، ومتطلبات الدور مع « Sexton » ... الخ.

طبعا هناك العديد من الدراسات التي عالجت إشكالية غياب توافق علي تعريف للمقاولاتية والتي انطلقت أصلا من أجل إيجاد تعريف موحد حول الحقل إلا أنها انتهت بالفشل واعترفت بصعوبة إن لم نقل استحالة الحصول علي ذلك نظرا لتعقيد الظاهرة وصعوبة تفكيك عناصرها ومكوناتها وإقامة الحدود الفاصلة بينها واقتنعت عن وعي بضرورة ترك هذا الدرب الذي يوصف بالخاطئ لما يتضمنه من مضيعة للوقت وهدر للطاقات في أشياء لا جدوى منها، فالإقلاع عن هذا الاتجاه النظري أصبح ضرورة تمليها الصيرورة التطورية للعلم نفسه الذي تشبع واكتفي من مثل هذه المحاولات العقيمة وأصبح يطرح رؤى ومقاربات جديدة أخري أكثر أهمية ونفعا تجسيد تقدم الحقل وتطوره مثل اعتناق النظرة التعددية والمنظور الصيروراتي وما يتضمنه من نماذج دراسية مقترحة ساهمت في إثراء الميدان وانحراف الاتجاه الكلاسيكي نحو المقاربة المعقدة التي تسعي إلي الاعتراف ودمج مختلف المنظورات دون إقصاء أي عنصر وحتى نفهم ذلك جيدا من الضروري التذكير بالمقاربات الأكثر بروزا في الأدبيات المقاولاتية والتي تضمنت معانيها بعض الدراسات المذكورة أعلاه ودراسات أخري نشير إليها لاحقا في حينها.

ف"بريات" مثلا لم ينجح في إعطاء تعريف جامع لكل عناصر الظاهرة فهو ركز علي المقاول الذي يخلق القيمة كعنصر محدد في التعريف بالرغم من أنه يعتنق المنظور الصيروراتي في مقاربته الإبستيمولوجية التي حاول من خلالها التوصل إلي مثل هذا التعريف الموحد لكنه لم يوفق كغيره في ذلك ونفس المعني ينطبق علي دراسة "شارل اتكالت" التي انتهت بدعوة الجميع إلي ضرورة ترك هذا الاتجاه النظري الذي يصر علي إيجاد تعريف موحد للحقل معتبرا ذلك مضيعة للوقت والجهد علي حد سواء دون أدني فائدة ودعي صراحة الجميع إلي ضرورة الاهتمام بالرؤى الجديدة التي تطرح علي مستوي حقل العلم مثل اعتناق المنظور الصيروراتي والاهتمام بما أصبح يسمي "بالمقاولاتية الجماعية" أو "الفريق المقاولاتي". ويذهب الاتجاه أن الفشل في إعطاء تعريف متفق عليه للمقاولاتية وبروز هذه التعددية الكبيرة في التعريفات إنما يربك كثيرا تطور الإطار المفهوماتي أو التصوري لعلم المقاولاتية أو روح المبادرة مما خلق الكثير من الصعوبات النظرية و المنهجية وبالتالي صعب كثيرا من عملية البحث وتعميم النتائج علي الباحثين وانتهي بمجهودات تتجه نحو فحص صيرورة المؤسسة كل علي حسب اختصاصه وانشغالاته واستخداماته النظرية.

محاولة تصنيف المقاربات المنهجية المحللة للظاهرة

في الختام يجب أن ننكر بأهمية التقدم الذي أحرزه الاتجاه النظري العام المهتم بالظاهرة والذي يبقي متميزا وباهرا خاصة ما عولج في العشريات الثلاث الأخيرة والذي حاول حسب "ريجي مورو" تصنيف النماذج أو المقاربات المنهجية المحللة للظاهرة وتدقيق وتنقية مصطلح المقاول والمقاولاتية من الشوائب والغموض وقد ساهم عدة باحثين في جميع المقاربات وقسموها إلي ثلاث نماذج: نموذجين بارزين من المقاربات: "المقاول" و"المحيط" يتسمان بالتناقض والتعارض الشديد ورفض كل منهما للآخر ونموذج ثالث حديث مرتبط بالباحثين المعاصرين الذين أرادوا إيجاد حلول لمشاكل التعريف للمقاولاية والبحث عن إجابة شاملة لمختلف العناصر المكونة للظاهرة في سياق منظور متعدد الأبعاد غير مقصي لأي عنصر وهو نموذج الصيرورة وهذا ما نجده عند كل من "بايغراف وهوفر"[56] و"بريات كريستيان" و"شارل أتكالت" و"إزابال دنجو"[57] و"حيفة نفاخي"[58] و"ريجي مورو"[59] و"أميل–ميشال هرنونداز"[60]...الخ مع الاعتراف بوجود العديد من الجوانب الخاصة التي يبقي يغطيها المفهوم أو المصطلح، ونفس المعني ينطبق علي هذه النماذج من المقاربات، فالتداخل أو التقاطع يبقي السمة البارزة في تطور مسار البحوث وبالتالي تبقي صعوبة إقامة حدود فاصلة ودقيقة بين مكونات الظاهرة الرفيق الدائم للظاهرة المقاولاتية. لكن ومع ذلك فإن هذه المقاربات تبقي ثمينة وقيمة جدا وطورت بقوة الميدان وأثرته وأهمية إثارة مثل هذه النقاشات تكمن في طرح المواقف الاستفهامية واكتساب معارف أكبر في الحقل الجديد و تبقي المقاولاتية معنية بالإنسان وإرادته وما يحرك فيه الميل والتوجه المقاولاتي فهذه النية أو ما يسمي باليقظة المقاولاتية هي التي تميز روح المبادرة أو المقاول وإذا أردنا أن نفهم الصيرورة المقاولاتية يجب أن نتعمق أكثر في فهم عوامل ميلاد وتنمية هذه اليقظة عند الإنسان، وبالتالي فهم دور الفرد في إطلاق « déclenchement » هذه الصيرورة وهذا ما يفسر نسبيا عدم التوافق في إعطاء هذا التعريف المشترك فهذا شان كل العلوم المرتبطة بالفرد أو الإنسان.

الهوامش:

1. C. Bruyat, « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour doctorat ès publiée , sciences de gestion, Université Pierre Mendès Grenoble II France, 1993.
2. I..Danjou, « l'**entrepreneuriat** : un champ fertile à la **recherche** de son **unité** », Revue Française de Gestion, N°144, Année 2003, PP (109-123).
3. J.Baronet , « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition,** une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat,. Cahier de recherche, n° 96-07-01, 1996.
4. A. Fayolle, « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherches », 7eme Congres International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME) , 27 – 28 Octobre 2004, Montpellier /www.airepme.org.
5. H. Naffakhi, «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain », thèse de Doctorat en sciences de gestion , Institut d'administration des entreprises, Université de Nancy 2, 2008.
6. Nacer-Eddine Hammouda et Moundir Lassassi, « Essai sur le potentiel entrepreneuroal en Algérie », ERF 14th ANNUAL CONFERENCE, Conrad Cairo, Egypt, 28th-30th Dec 2007.
7. عبد الرحمان المالكي، " الخطاب الابستيمولوجي في العلوم الانسانية " ملتقي نظم من طرف كلية الآداب و العلوم الانسانية، فاس ، المغرب، أبريل 1985.
8. نفس المرجع السابق.
9. C.Outcalt, « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship, http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm.
10. C. Bruyat, op.cit.
11. A. Fayolle, « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur», Revue Française de Gestion, PP 113 – 125, Nov- Déc 1994 .
12. و حسب الباحث يمكن الرجوع إلي كتاب "هلين"الذي نشر في 1982 و الذي يشرح بوضوح أصل الكلمة و استخداماتها:
H.Vérin, entrepreneur, entreprise, histoire d'une idé,e , PUF, Paris, 1982, P 262. .
13. و يرجع " فايول " هذا الكلام إلي كتاب « Hélène Vérin » الذي يدور حول مجد المهندسين و الذكاء التكنولوجي للقرن الثامن عشر الذي نشر في 1993.
14. H. Naffakhi, op.cit.
15. هو باحث متخصص في المالية و اقتصادي كبير ، أصله يعود إلي ايرلندا، كون ثروة في فرنسا حسب الباحث "شارل أتكالت"
16. Richard Contillon cité par C. Outcalt, op. cit.
17. Ibid.
18. H. Naffakhi, op.cit.
19. Fréderick Hawley cité par Ibid.
20. Jean-Baptiste Say cité par Ibid.
21. C. Outcalt, op. cit.
22. Mark Casson cité par "Emile – Michel – Hernandez, le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entreprenariat, L'HARMATTAN, Paris, 1999, P 256.
23. Adam Smith cité par H. Naffakhi, op.cit.
24. Joseph Schumpeter cité par Ibid et pratiquement par tous les autres auteurs.
25. Ibid.
26. Ibid.
27. H. Naffakhi, op.cit.
28. J. Baronet . op. cit.
29. C. Outcalt. op. cit.
30. H. Naffakhi, op. cit.
31. J. Baronet, op. cit.
32. Ibid.
33. Ibid.
34. C. Outcalt, op. cit.
35. C. Outcalt, op. cit.
36. H. Naffakhi, op. cit.
37. Ibid.
38. H. Naffakhi, op. cit, p 26.
39. R.Moreau, « l'émergence organisationnelle : Le cas des Entreprises de Nouvelle Technologie », Thèse de Doctorat, sociologie, sous la direction de Guy Minguet, Faculté des Lettres et des Sciences Sociales, Université de Nantes, Année 2004.
40. Ibid.
41. " فايول" هو حاصل علي شهادة الدكتوراه في علوم التسيير و التي ناقشها سنة 1996بجامعة « Jean Moulin de Lyon » و هي مساهمة في فهم سلوكيات إنشاء و استعاد المؤسسة عند المهندسين الفرنسيين حاملي الشهادات و طور بالتوازي مساره المهني كمهندس . خبير في إنشاء المؤسسات و انتهي بالتدريس كأستاذ باحث و محاضر بجامعة "ليون" و تقلد مسؤولية العديد من البحوث.
42. A. Fayolle, « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur», op. cit.
43. A. Fayolle, « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche », op. cit.
44. A. Gillet, « les entrepreneurs Algériens : un groupe hétérogène entre logique familiale et logique économique », A.Bouyacoub et al. (eds), Entrepreneurs et PME , Approche Algéro-Française, L'Harmattan, Paris, 2004, PP (127-140).

45. « Jean Claude Ettinger » هو دكتور في الاقتصاد التطبيقي و مساعد في مدرسة التجارة بالجامعة الحرة في بلجيكا و اهتماماته في البحث مركزة علي قرار إنشاء الذي تخصص فيه من أجل نيل شهادة الدكتوراه.

46. J. C. Ettinger, « le profil psychologique du créateur d'entreprise », Revue Française de Gestion , Juin-Juillet-Aout 1983.
47. A. Gillet, « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique », in A. Bouyacoub et M. Madoui, Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME/PMI : Approches Franco-Algériennes, Document de travail GRIOT-CNAM , Année 2003, PP 95-113.
48. Therry Verstraete cité par H. Naffakhi, op. cit.
49. Therry Verstraete cité par A. Gillet, « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique », op. cit.
50. Mark Casson cité par C. Bruyat, op. cit.
51. Yvon Gasse cité par Nacer-Eddine Hammouda et Moundir Lassassi, op. cit.
52. Stevenson cité par Ibid.

53. « Emile-Michel-Hernandez » هو محاضر في علوم التسيير و كان في السابق منشئا و مسيرا للعديد من المؤسسات ودرس بشكل خاص المقاولاتية بجامعات متعددة مثل: « Abidjan, Nante et Lomé » كما أنه صاحب عدة مقالات حول المقاولاتية و الإداراتية .

54. "E. M. Hernandez, le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entreprenariat, L'HARMATTAN, 1999, P 256.
55. Enslev, Michael D, et al. (eds), « Evaluation Fondateur Etat dans l'Esprit d'Entreprise : une perspective de définition » Journal of Business and Entrepreneurship, Octobre 1998.
56. Gartner cité par Enslev. Michael D, et al. (eds), op. cit.

" عمل بايغراف " و "هوفر" حول تعريفالمقاولاتية يندرج ضمن نموذج الصيرورة و هو يمثل القاعدة النظرية لأهم الباحثين الواردة أسماؤهم في هذه المعالجة مثل "كرستيان بريات" و "شارل أتكالت"و "فايول" و "إزابيل دنجو" و " جاك باروني" ...الخ و قد استفدنا كثيرا من ذلك.

57. I..Danjou, op. cit.
58. H. Naffakhi, op. cit.
59. R. Moreau, op. cit.
60. E. M. Hernandez, op. cit.